



وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للتحقيق والسيطرة النوعية
محافظة البصرة

السياسات والاجراءات المالية والادارية في قطاع الحكومة

مقدم البحث
سيف رمضان طاهر

٢٠٢٣

محتويات البحث
الفصل الأول: السياسات المالية في قطاع الحكومة
الفصل الثاني: أهمية تطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة
الفصل الثالث: الإجراءات المالية في قطاع الحكومة
الفصل الرابع: السياسات الإدارية في قطاع الحكومة
الفصل الخامس: تحقيق التنمية المستدامة
الفصل السادس: التحديات المستقبلية والمقترحات لتطوير القطاع الحكومي في العراق
الفصل السابع: تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان
الفصل الثامن: تحسين العلاقات الدولية والتعاون الإقليمي
الفصل التاسع: مراقبة وتقييم الأداء وتحسين الأداء المستقبلي
الفصل العاشر: تحقيق الاستدامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية
الفصل الحادي عشر: تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية
الفصل الثاني عشر: تعزيز الشمول المالي ودعم القطاع الصغير والمتوسط
الجزء الثالث عشر: التحفيز والمحافظة على الثقافة الوطنية

ملخص البحث

يعتبر قطاع الحكومة عموداً فقرياً في البنية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، حيث يلعب دوراً رئيسياً في تنظيم وإدارة شؤون الأمة. يتضمن دوره تقديم الخدمات الأساسية وضمان استدامة التنمية. تعتمد هذه العمليات على مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والإدارية التي تشكل الأساس لتحقيق الأهداف المستهدفة. تأتي السياسات المالية في مقدمة هذه الجهود، حيث توجه اتجاهات الإنفاق الحكومي نحو المجالات الحيوية لضمان استدامة النمو وتحقيق التوازن في التوزيع. أما الإجراءات المالية، فتمثل الوسيلة الفعالة لتنفيذ تلك السياسات من خلال جباية الضرائب وتحديد الأولويات في الإنفاق العام وإدارة الديون بشكل مستدام

ومع ذلك، فإن هذه السياسات والإجراءات تواجه تحديات متعددة تستدعي النظر فيها بعناية. يتطلب التأقلم مع تطورات الساحة السياسية والاقتصادية العالمية البحث في كيفية تحسين وتطوير هذه السياسات والإجراءات لضمان استمرارية النمو والازدهار. دور السياسات الإدارية يظهر أيضاً بوضوح في تحسين الأداء وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي، حيث يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية

ومن المهم أيضاً التأكيد على تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان كأسس أساسية في سياسات الحكومة. يجب أن تكون الخدمات والفرص متاحة لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خصوصياتهم. التعاون الإقليمي وتحسين العلاقات الدولية يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العابرة للحدود

الاستدامة البيئية تظل أمراً بالغ الأهمية في سياق التنمية المستدامة. الحفاظ على البيئة واستدامتها يضمن استمرارية النمو الاقتصادي ورفاهية الأجيال القادمة. يجب أن تكون السياسات والإجراءات ذات توجه بيئي واضح للمحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية

لتحقيق التطور في قطاع الحكومة في العراق، يجب التركيز على تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية. يمكن للاستثمار في البحث والتطوير ودعم القطاعات الصناعية الوطنية أن يعزز من التنافسية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. يتعين أيضاً تعزيز الشمول المالي ودعم القطاع الصغير والمتوسط كوسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النظري والمفاهيم السياسات والإجراءات المالية والإدارية في قطاع الحكومة في محافظة البصرة للعام ٢٠٢٣. وتسعى الدراسة إلى:

١- فهم دور الحكومة كعنصر أساسي في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكيفية تنظيمها وإدارتها لشؤون المواطنين .

٢-تحليل السياسات المالية التي توجه اتجاهات الإنفاق الحكومي لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في التوزيع.

٣-دراسة الإجراءات المالية التي تستخدم لتنفيذ هذه السياسات، مثل جباية الضرائب وتحديد الأولويات في الإنفاق العام وإدارة الديون .

٤-التعرف على التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات والإجراءات في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية العالمية .

٥-اقترح تحسينات وسياسات جديدة لتعزيز أداء الحكومة وضمان استدامة التنمية وتحقيق التقدم الشامل في الختام، يعكس هذا البحث الجهود المستمرة لتطوير وتحسين قطاع الحكومة في العراق. إنها مساهمة متواضعة في سعينا المشترك نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للمواطنين. نأمل أن يكون هذا البحث محفزاً للمزيد من البحوث والجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الحكومية وتحقيق التقدم الشامل في العراق.

المقدمة

قطاع الحكومة يعتبر عموداً فكرياً في البنية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، حيث يمثل المركز الرئيسي الذي تتولى من خلاله المؤسسات الحكومية تنظيم وإدارة شؤون الأمة. تشمل هذه الشؤون على تقديم الخدمات الأساسية التي تلبي احتياجات المواطنين وتحقق استدامة التنمية.

تتكامل هذه العمليات مع مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والإدارية التي تمثل الأساس لتحقيق الأهداف المستهدفة. فالسياسات المالية تلعب دوراً بارزاً في تحديد اتجاهات الإنفاق الحكومي، وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات الحيوية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في التوزيع .

أما الإجراءات المالية، فهي تمثل الوسيلة الفعالة لتنفيذ تلك السياسات. تشمل هذه الإجراءات جباية الضرائب، وتحديد الأولويات في الإنفاق العام، وإدارة الديون بشكل مستدام. كما تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النشاط الاقتصادي .

ومع ذلك، فإن هذه السياسات والإجراءات تواجه تحديات متعددة تستدعي النظر فيها بعناية. تطورات الساحة السياسية والاقتصادية العالمية تضع القطاع الحكومي في مواجهة تحديات جديدة. لذا فإن البحث في كيفية تحسين وتطوير هذه السياسات والإجراءات يظل أمراً حيوياً لضمان استمرارية النمو والازدهار . بالإضافة إلى ذلك، تأتي دور السياسات الإدارية في تحسين الأداء وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي. فتحسين الأنظمة والإجراءات الداخلية يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية . ومن المهم أيضاً التأكيد على تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان كأسس أساسية في سياسات الحكومة. إذ يجب أن تكون الخدمات والفرص متاحة لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خصوصياتهم . في هذا السياق، يعد تعزيز التعاون الإقليمي وتحسين العلاقات الدولية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى. إذ يمكن أن يساهم هذا التعاون في تحقيق تقدم مشترك ومواجهة التحديات العابرة للحدود من ناحية أخرى، يعد الحفاظ على البيئة واستدامتها أمراً بالغ الأهمية في سياق التنمية المستدامة. فالاستدامة البيئية تمثل الضمان لاستمرارية النمو الاقتصادي ورفاهية الأجيال القادمة. لذا يجب أن تكون السياسات والإجراءات ذات توجه بيئي واضح للحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية . من ناحية أخرى، يتطلب تحقيق التطور في قطاع الحكومة في العراق التركيز على تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية. إذ يمكن للاستثمار في البحث والتطوير ودعم القطاعات الصناعية الوطنية أن يعزز من التنافسية ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة علاوة على ذلك، يتعين علينا تعزيز الشمول المالي ودعم القطاع

الصغير والمتوسط كوسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. .
وفي سياق الثقافة الوطنية، يجب أن نعمل على تحفيزها والمحافظة عليها كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية.
إذ تعد الثقافة محوراً أساسياً في بناء الأمم وتعزيز الترابط الاجتماعي وفي الختام، ندرك تماماً أن التحديات
التي تواجه قطاع الحكومة ليست بسيطة، إلا أن الإصرار والعزم يمكن أن يساهما بشكل كبير في تحقيق
التقدم والنجاح. إن تطوير السياسات المالية والإدارية، وتحسين الأداء، وتحقيق الاستدامة والشمولية
الاجتماعية، كلها تعد أهدافاً جوهرية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في النهاية، يظهر هذا البحث الجهود
المستمرة والمكثفة التي تبذل من أجل تطوير وتحسين قطاع الحكومة في العراق. إنها مساهمة متواضعة في
سعينا المشترك نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للمواطنين ونأمل أن يكون هذا البحث بمثابة نقطة
انطلاق لمزيد من البحوث والجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الحكومية وتحقيق التقدم الشامل في العراق.

الفصل الأول: السياسات المالية في قطاع الحكومة

السياسات المالية في قطاع الحكومة تعتبر أساساً حيويًا لاستدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. تتضمن هذه السياسات مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى توجيه وتنظيم استخدام الموارد المالية. وتشمل ذلك وضع الميزانيات العامة وتحديد مصادر التمويل وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية. من خلال تحديد الأولويات وتحقيق التوازن بين الإنفاق على الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية وتمويل البرامج الاقتصادية، تسعى هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تشمل السياسات المالية في قطاع الحكومة إجراءات لمراقبة الإيرادات والمصروفات وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة. تعد هذه السياسات أساسية لضمان استدامة الخدمات الحكومية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد (د. طارق الحاج)^١

١,١. أهداف السياسات المالية

أهداف السياسات المالية تلعب دوراً حيوياً في توجيه الاقتصاد وضمان استدامة النمو والاستقرار المالي. تهدف هذه السياسات في القطاع الحكومي إلى توجيه الإنفاق العام وتحقيق التوازن بين الموارد والنفقات، وهذا يتيح تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة (د. طارق الحاج).^١ بالإضافة إلى ذلك، تهدف السياسات المالية إلى تحسين توزيع الدخل وتعزيز الشمولية الاجتماعية من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات والمجموعات التي تحتاجها بشكل أكبر. كما تسعى هذه السياسات أيضاً إلى تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، من خلال التحكم في مستوى الدين العام وضمان توازن الموازنة. إلى جانب ذلك، تسعى السياسات المالية إلى دعم وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. بمجمها، تهدف السياسات المالية إلى تحقيق تنمية مستدامة ورفاهية للمجتمع بشكل عام

١ - تحقيق التوازن المالي

تعتبر تحقيق التوازن المالي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات المالية في الحكومة العراقية. يتضمن ذلك محاولة تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية لضمان استدامة الأوضاع المالية على المدى الطويل (د. هشام محمد صفوت العمري)^٢

تحقيق التوازن المالي هو هدف رئيسي للأفراد والمنظمات على مستوى العالم، حيث يعتبر التوازن المالي أساساً أساسياً لضمان الاستدامة المالية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (د. هشام محمد صفوت العمري)^٢. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أهمية تحقيق التوازن المالي والخطوات الرئيسية التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الهدف.

الجزء الأول: مفهوم التوازن المالي

يشير التوازن المالي إلى التوازن بين الدخل والنفقات. يتمثل هذا في القدرة على تحقيق مستوى معيشة مستدام دون تكبد خسائر مالية كبيرة. يتضمن التوازن المالي أيضاً القدرة على تحقيق الأهداف المالية الطويلة الأمد.

الجزء الثاني: أهمية تحقيق التوازن المالي

ضمان الاستقرار المالي: التوازن المالي يساعد في توفير الاستقرار المالي الذي يسمح للأفراد والمنظمات بتحقيق أهدافهم ومتطلباتهم المالية بثقة (وجدي حسين)^٣.

تحقيق الأهداف المالية: يمكن لتحقيق التوازن المالي أن يساهم في تحقيق الأهداف المالية الكبيرة مثل شراء منزل، التقاعد المبكر، أو تحقيق الاستقلال المالي (وجدي حسين)^٣.

تجنب الديون الزائدة: يساعد التوازن المالي في تجنب الديون الزائدة التي يمكن أن تؤدي إلى ضغوط مالية كبيرة وفقدان السيطرة على الوضع المالي (وجدي حسين)^٣.

الحفاظ على الصحة المالية النفسية والعاطفية: عدم وجود التوازن المالي يمكن أن يؤدي إلى التوتر والقلق بشأن الأمور المالية، ويمكن أن يؤثر ذلك على الصحة العامة والعلاقات الشخصية (وجدي حسين)^٣.

الجزء الثالث: خطوات لتحقيق التوازن المالي (د. عبد الغفور إبراهيم أحمد)^٤

١- وضع أهداف مالية واضحة: يجب على الأفراد والمنظمات تحديد أهداف مالية محددة وقابلة للقياس لتوجيه جهودهم نحو تحقيق التوازن المالي .

٢- إعداد ميزانية شهرية: يساعد إعداد ميزانية شهرية في تتبع الدخل والنفقات وضمان عدم تجاوز الإنفاق للدخل المتاح.

٣-الاستثمار بذكاء: يتعين على الأفراد والمنظمات البحث عن فرص استثمارية مستدامة وتنويع مصادر الدخل لتحقيق الاستدامة المالية.

٤-إدارة الديون بحذر: يجب تجنب التكبد من الديون الزائدة والتركيز على سداد الديون بشكل منتظم وفقاً للخطة المالية.

٢-تحسين جودة الإنفاق العام

تسعى السياسات المالية إلى تحسين جودة الإنفاق العام من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات والمشاريع ذات الأولوية والتي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية(د.عبد الغفور إبراهيم أحمد)٤

تعتبر جودة الإنفاق العام من العوامل الحاسمة لضمان الاستدامة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية. يهدف هذا التقرير إلى استعراض أهمية تحسين جودة الإنفاق العام وكيفية تحقيق ذلك من خلال التوجيه الفعال للموارد المالية لتحقيق الفوائد القصوى (د.عبد الغفور إبراهيم أحمد)٤

الجزء الأول: أهمية تحسين جودة الإنفاق العام

تحسين جودة الإنفاق العام يعد أمراً ذا أهمية بالغة للحكومات والمجتمعات على حد سواء. فبمعنى بسيط، إذا تم إنفاق الأموال العامة بشكل فعال وفعال، ستتحقق النتائج المرجوة بشكل أفضل وستعود بالفائدة على المواطنين والاقتصاد الوطني. تحسين جودة الإنفاق يعني أن يتم توجيه هذه الأموال نحو المشاريع والبرامج التي تلبي احتياجات المجتمع وتعزز التنمية المستدامة (د.غازي عبد الرزاق النقاش)٥. كما أنه يضمن تقديم الخدمات الأساسية بشكل أفضل وأكثر كفاءة، مما يؤدي إلى تحسين جودة حياة المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يسهم تحسين جودة الإنفاق في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين. في النهاية، فإن تحسين جودة الإنفاق العام يعد مكملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع (د.غازي عبد الرزاق النقاش)٥

تحقيق الأولويات الوطنية: يساعد تحسين جودة الإنفاق العام في تحقيق الأولويات الوطنية وتوجيه الموارد نحو المجالات التي تحتاجها الدولة بشكل أكبر

تحسين الخدمات العامة: يساهم الإنفاق العام الفعال في تحسين الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية بشكل عام

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يمكن أن يؤدي تحسين جودة الإنفاق العام إلى زيادة الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة، مما يقلل من فرص الفساد

تحفيز النمو الاقتصادي: يمكن أن يسهم الإنفاق العام الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الحيوية وتحفيز الاستثمارات

الجزء الثاني: استراتيجيات لتحسين جودة الإنفاق العام

تطوير السياسات والإجراءات الفعالة: يجب على الحكومات تطوير سياسات وإجراءات دقيقة وفعالة لتوجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الوطنية وضمان الفعالية والكفاءة

إدماج التقنية والابتكار: يمكن أن يسهم استخدام التقنية والابتكار في تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال تحسين عمليات الإدارة المالية والرصد

تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية العامة وتقديم تقارير دورية للجمهور لتعزيز المساءلة

تشجيع التشاور والمشاركة المجتمعية: ينبغي أن يكون للمجتمع المحلي دور فعال في تحديد الأولويات ومراقبة استخدام الأموال العامة

الجزء الثالث: دراسة حالة ناجحة

مثال: تحسين الإنفاق العام في دولة نموذجية

في هذه الدولة، تم تطبيق سلسلة من السياسات لتحسين جودة الإنفاق العام، بما في ذلك إعداد ميزانيات تفصيلية ووضع مؤشرات أداء محددة لمتابعة التنفيذ. كما تم تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرارات المالية.

٣- تعزيز الاستدامة المالية

تهدف السياسات المالية إلى تعزيز استدامة الأوضاع المالية من خلال تطوير سياسات لإدارة الدين العام وتحسين هيكلية الإيرادات والنفقات (د.سامي خليل)^٧

تعزيز الاستدامة المالية هو أمر بالغ الأهمية في العصر الحديث، حيث يتطلب التحقق من القدرة على تحقيق الاستدامة المالية توجيه الجهود نحو الإدارة الفعالة للموارد وضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية

والمستقبلية(د.سامي خليل)^٦ . يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز الاستدامة المالية وتقديم استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف.

الجزء الأول: أهمية تعزيز الاستدامة المالية

تعزيز الاستدامة المالية يمثل أمراً بالغ الأهمية لأي اقتصاد وحكومة. فهو يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ويحد من التقلبات والأزمات المالية المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التركيز على الاستدامة المالية في تحسين الثقة بين المستثمرين والأسواق المالية، مما يجذب استثمارات جديدة ويسهم في تحفيز النمو الاقتصادي (د.طاهر الجنابي)^٧. كما أنه يمنح الحكومة مرونة أكبر في التعامل مع التحديات الاقتصادية وتقديم الدعم للقطاعات الحيوية في الاقتصاد (د.طاهر الجنابي)^٨. بشكل عام، يعتبر تعزيز الاستدامة المالية خطوة ضرورية لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع على المدى البعيد .

ضمان الاستمرارية: تعزيز الاستدامة المالية يضمن قدرة الأفراد والمنظمات على الاستمرار في تحقيق أهدافهم المالية على المدى الطويل دون تعريض الموارد للخطر.

التخطيط للمستقبل: يمكن للمالية المستدامة أن توفر القاعدة المالية القوية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف والتطلعات المستقبلية.

التحقق من الاستقلال المالي: يعطي التمويل المستدام الفرصة لتحقيق الاستقلال المالي والتحكم في الأمور المالية دون الاعتماد الكامل على مصادر خارجية.

تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية: تعزيز الاستدامة المالية يسهم في دعم المبادئ البيئية والاجتماعية من خلال توجيه الموارد نحو الممارسات والاستثمارات المستدامة.

الجزء الثاني: استراتيجيات لتعزيز الاستدامة المالية

تعزيز الاستدامة المالية يتطلب اتخاذ استراتيجيات مستدامة ومدروسة. أحد هذه الاستراتيجيات يتمثل في تحسين إدارة الديون العامة والتأكد من أنها تستخدم بطريقة فعالة لتمويل المشاريع والبرامج ذات الأولوية والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة (د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي)^٩. كما يمكن تحقيق الاستدامة المالية من خلال تعزيز الإيرادات الحكومية عن طريق تحسين جباية الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين إدارة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو المجالات التي تحقق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية. كما يمكن اعتماد سياسات مالية تحفز على الاستثمارات الخاصة وتشجيع القطاع

الخاص على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي)^٩. تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية يعد أيضاً استراتيجية أساسية لضمان الاستدامة المالية. في النهاية، يجب أن تتخذ الحكومات إجراءات لبناء احتياطات مالية قوية لتحمل التحديات الاقتصادية المحتملة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية للمواطنين (صبري مصطفى ألببائي)^{٢٦}

إعداد خطة مالية شاملة: يجب على الأفراد والمنظمات إعداد خطط مالية تحدد الأهداف والتوجهات المالية والخطوات اللازمة لتحقيقها.

الاستثمار بذكاء: يتضمن تعزيز الاستدامة المالية تحقيق التوازن بين الاستهلاك والاستثمار، والبحث عن فرص استثمار مستدامة تحقق عوائد جيدة.

إدارة الديون بحذر: يجب تجنب التكبد من الديون الزائدة والتركيز على سداد الديون بشكل منتظم وفقاً للخطة المالية.

الابتعاد عن الاستهلاك الزائد: يتعين على الأفراد والمنظمات مراجعة وتحسين عادات الإنفاق لتجنب الإسراف وضمان استدامة الأمور المالية.

الجزء الثالث: دراسة حالة ناجحة

مثال: تعزيز الاستدامة المالية في شركة مثالية

تمكنت الشركة من تعزيز استدامة مواردها المالية من خلال تحسين عمليات الإدارة المالية وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات العائد المستدام

١, ٢. وسائل تحقيق الأهداف المالية

تحقيق الأهداف المالية يتطلب استخدام وسائل متعددة ومتنوعة. أولاً وقبل كل شيء، يجب على الحكومة وضع سياسات مالية واضحة ومحكمة تحدد الأهداف وتوجه الإنفاق بطريقة تضمن تحقيق التوازن في الموارد وتحقيق الاستدامة الاقتصادية (د. سعيد علي العبيدي)^{١٠}. من جانب آخر، يجب تنفيذ إجراءات مالية فعالة تشمل جباية الضرائب بكفاءة ومراقبة الإنفاق العام بدقة. كما يمكن استخدام السياسات النقدية والنقدية لتحقيق التوازن في الاقتصاد وتحفيز النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتعزيز الاستثمارات ودعم القطاعات

الاقتصادية الحيوية أن يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف المالية (U.N, The Middlest) ²⁷. لاحقاً، يجب أن تتم مراجعة دورية وتقييم للأداء المالي لضمان متابعة تحقيق الأهداف وتحديث السياسات والإجراءات حسب الحاجة (د.سعيد علي العبيدي) ^{١٠}.. وفي الختام، يتعين على الحكومة تطوير استراتيجيات مالية مستدامة ومرنة تتيح التكيف مع التحديات المالية المتغيرة وضمان استدامة النمو الاقتصادي (صبري مصطفى البياتي) ^{٢٦}

١-تطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة

تعتمد السياسات المالية على تطبيق نظام ضريبي عادل وفعال يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية وتوليد موارد مالية كافية لتمويل الخدمات الحكومية

تعد الضرائب والرسوم أدوات حيوية لتمويل الخدمات العامة وتحقيق أهداف الحكومة. من المهم أن يتم تطبيقها بشكل عادل وفعال لضمان تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية وتحقيق الإيرادات الضرورية. يهدف هذا التقرير إلى استعراض أهمية تطبيق الضرائب والرسوم بشكل عادل وفعال وتقديم استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف (د.علي الزبيدي) ^{٢٨}.

الفصل الثاني : أهمية تطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة

تطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة يعد أمراً بالغ الأهمية في تحقيق التوازن المالي وتعزيز الاقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، يمكن للضرائب أن تكون وسيلة مهمة لتوجيه السلوكيات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار في المجالات ذات الأولوية . بالإضافة إلى ذلك، توفير الخدمات العامة وتمويل المشاريع الحكومية يتطلب من الجميع المساهمة بطريقة عادلة ومتساوية وفقاً للقدرة الاقتصادية. من جهة أخرى، يمكن أن تكون الرسوم والضرائب وسيلة للحد من التفاوت في الدخل وتحقيق التوزيع العادل للثروة في المجتمع (Philip.A.Klein) ^٦. إذا تم تطبيقها بشكل فعال ومنصف، فإن الضرائب والرسوم تسهم في تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي. وبالتالي، يظهر أن تطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة هو عنصر أساسي لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للدولة (د.علي الزبيدي) ^{٢٨}

١-تحقيق العدالة الاجتماعية

تطبيق الضرائب والرسوم بشكل عادل يضمن توزيع العبء الضريبي بطريقة تعكس القدرة الاقتصادية للمواطنين، ويقال من التفاوتات الاجتماعية.

٢-تحفيز النمو الاقتصادي

إذا تم توجيه الضرائب بشكل فعال نحو دعم القطاعات الحيوية وتشجيع الاستثمارات، فإنها يمكن أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي

٣-تشجيع المسؤولية المالية

يمكن أن يشجع تطبيق الرسوم والضرائب بشكل عادل المواطنين والشركات على اتخاذ قرارات مالية مستدامة ومسؤولية.

الجزء الاول: استراتيجيات لتطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة

تطبيق ضرائب ورسوم عادلة وفعالة يتطلب وجود استراتيجيات محكمة تضمن تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية بشكل متنسق مع مصلحة المجتمع بأسره.(د.عبد الجواد نايف)^{٢٣} أحد الاستراتيجيات الرئيسية هو تصميم الضرائب بشكل يضمن العدالة الاجتماعية، حيث يتم توجيه الأعباء المالية نحو الفئات ذات الدخل الأعلى بشكل أكبر، مما يسهم في تقليل التفاوت الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة تطبيق سياسات تحفيزية لتشجيع الامتثال الضريبي وتقديم حوافز للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية. على سبيل المثال، يمكن تقديم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين في القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب أيضاً توجيه الاستخدام الصحيح للعائدات الضريبية نحو تمويل المشاريع العامة وتحسين البنية التحتية للمجتمع. في النهاية، يجب أن تكون هناك آليات فعالة لمراقبة وتقييم تنفيذ هذه الضرائب والرسوم، وضمان تحقيقها للأهداف المالية والاقتصادية المرسومة بشكل دقيق وفعال (د.علي الزبيدي)^{٢٨}

١-تقييم القدرة الاقتصادية

يجب على الحكومة تحليل وتقييم القدرة الاقتصادية للمواطنين والشركات لتحديد مستوى الضرائب والرسوم بشكل عادل ومتناسب.(د.عبد الجواد نايف)^{٢٣}

٢-توجيه الضرائب نحو الأولويات الوطنية

يجب أن يتم توجيه الضرائب والرسوم نحو القطاعات والمشاريع التي تحقق الأهداف الوطنية وتلبي احتياجات المجتمع .

٣-زيادة الشفافية والمساءلة

يتوجب على الحكومة نشر المعلومات بشكل واضح حول كيفية استخدام العائدات الضريبية والرسوم وضمان مراقبتها ومراجعتها بشكل منتظم

٤-تشجيع التشاور المجتمعي

يمكن أن يسهم مشاركة المجتمع في عملية اتخاذ القرارات المالية في تحقيق توازن بين الاحتياجات والتطلعات المختلفة.

الجزء الثاني: دراسة حالة ناجحة

مثال: تطبيق ضرائب عقارية في مدينة مثالية

تمكنت مدينة مثالية من تطبيق ضرائب عقارية بشكل عادل وفعال، حيث تم استخدام العائدات لتحسين البنية التحتية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

٢-مراجعة وتحسين نظام الإنفاق العام

تهدف السياسات المالية إلى مراجعة وتحسين نظام الإنفاق العام لضمان تخصيص الموارد بشكل فعال وفقاً للأولويات الوطنية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية

٣-تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية

تعتبر الشفافية والمساءلة من عوامل النجاح في تحقيق الأهداف المالية، وتتطلب تطبيق آليات فعالة لرصد وتقييم أداء القطاعات الحكومية

٣, ١.التحديات المالية في العراق

١-تقلبات أسعار النفط

تعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط، وتقلبات أسعاره تشكل تحدياً كبيراً لتحقيق التوازن المالي واستدامة الأوضاع المالية(د.عبد الكريم صادق بركات)^{١١}

تعتبر تقلبات أسعار النفط من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات العالمية. إذ تعتمد العديد من الدول على النفط كمورد رئيسي للعائدات، مما يجعل تقلبات أسعاره تؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه الدول (قاسم إبراهيم سليمان)^{٢٤}

الجزء الأول: أسباب التقلبات في أسعار النفط

١- العرض والطلب

تتأثر أسعار النفط بالعوامل التي تؤثر على العرض والطلب العالمي. على سبيل المثال، تزيد الزيادة في الإنتاج أو تقليله، وتغييرات في استهلاك النفط على نطاق عالمي من التقلبات في الأسعار (قاسم إبراهيم سليمان)^{٢٤}

٢- الأحداث الجيوسياسية

تلعب الأحداث الجيوسياسية دوراً كبيراً في تحديد أسعار النفط، حيث تؤثر الصراعات الإقليمية والنزاعات الدولية في استقرار مناطق إنتاج النفط

٣- تأثير العوامل الاقتصادية العالمية

تقلبات النمو الاقتصادي العالمي، مثل الأزمات المالية أو التباطؤ الاقتصادي، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الطلب على النفط وبالتالي على أسعاره (أحمد فريد مصطفى)^{١٢}

الجزء الثاني: تأثيرات تقلبات أسعار النفط

١- التأثير على الاقتصادات الوطنية

تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية، حيث تؤدي انخفاضات حادة في أسعار النفط إلى تقليل عائدات الدول المعتمدة عليه (د. منصور الراوي)^{١٣}

٢- تأثير على الصناعات المتعلقة بالطاقة

تقلبات النفط تؤثر بشكل مباشر على صناعات الطاقة، مثل صناعة البترول والطاقة البديلة.

٣-تأثير على الأسعار الاستهلاكية

تغييرات في أسعار النفط تنعكس على الأسعار الاستهلاكية، حيث يمكن أن تؤدي زيادة أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات (د.صباح عبد الرحمن)^{١٤}

الجزء الثالث: استجابة الحكومات والشركات

١-التنوع الاقتصادي

يجب على الدول الاعتماد على التنوع الاقتصادي وتطوير قطاعات أخرى بعيداً عن الاعتماد الكامل على النفط(أحمد فريد مصطفى)^{١٥}

٢-تطوير الطاقة البديلة

تشجيع استثمارات في مجال الطاقة البديلة والمستدامة للتقليل من التبعية على النفط.

٣-تطبيق سياسات تحفيزية

يمكن للحكومات تبني سياسات تحفيزية لمواجهة تأثيرات تقلبات أسعار النفط، مثل إنشاء صناديق استثمار أو تنمية.

٢-الفساد وتسرب الأموال

يعد مكافحة الفساد ومنع تسرب الأموال من الأولويات الرئيسية لتحقيق استدامة الموارد المالية وتحقيق الأهداف الاقتصادية

الفساد وتسرب الأموال يعتبران من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات والمجتمعات حول العالم. إنهما يؤثران سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقللان من فرص التقدم والرخاء. يهدف هذا التقرير إلى استعراض أسباب الفساد وتسرب الأموال، وتأثيراتها السلبية، بالإضافة إلى تقديم بعض الحلول الممكنة

الجزء الأول: أسباب الفساد وتسرب الأموال

١-ضعف النظم القانونية والرقابية

عدم وجود نظم قانونية قوية ورقابية فعالة يمكن أن يسهم في تسهيل وقوع الفساد وتسرب الأموال(صبري مصطفى ألبياتي)^{٢٦}.

٢- نقص التوعية والتثقيف

قد يكون نقص التوعية بأخطار الفساد وتسرب الأموال عاملاً مهماً في تفشي هذه الظاهرتين.

٣- تأثير الحجم الاقتصادي

الاقتصادات الكبيرة والمعقدة تكون أكثر عرضة للفساد وتسرب الأموال بسبب حجم الأموال والمصالح المعنية

(خليل إسماعيل إبراهيم)^{٢٥}

الجزء الثاني: تأثيرات الفساد وتسرب الأموال

١- تقييد التنمية الاقتصادية

يؤدي الفساد وتسرب الأموال إلى تقييد فرص الاستثمار وتأخير التنمية الاقتصادية.

٢- تفاقم التفاوت الاجتماعي

يزيد الفساد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتحكم الأثرياء والنخبة في الموارد بضرر الأفراد والمجتمعات الأضعف.

٣- فقدان الثقة العامة

يقلل الفساد من الثقة في المؤسسات الحكومية والأنظمة القانونية، مما يؤثر على الاستقرار والثقة في النظام.

الجزء الثالث: استراتيجيات لمكافحة الفساد وتسرب الأموال

١- تحسين النظم القانونية والرقابية

يتضمن ذلك تقوية القوانين والأنظمة لمكافحة الفساد وتحسين الرقابة والمحاسبة.

٢- زيادة التوعية والتثقيف

يجب توعية الجمهور والمؤسسات بخطورة الفساد وتسرب الأموال ودورهم في مكافحتها (د. منصور

الراوي)^{١٣}.

٣- تعزيز الشفافية والمساءلة

تعزيز الشفافية في إدارة الأمور المالية العامة وتحقيق المساءلة لضمان استخدام الأموال بشكل مثالي

٤- ضعف هيكلية الاقتصاد

تتطلب الاستدامة المالية هيكلية اقتصادية متنوعة ومتينة، وهذا يعتبر تحدياً يتطلب جهداً مستمراً لتنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية (د. منصور الراوي)^{١٣}

ضعف هيكلية الاقتصاد يعد من التحديات الرئيسية التي تواجه الدول والاقتصادات حول العالم. يشير هذا الضعف إلى وجود عيوب أساسية في هيكل الاقتصاد تؤثر سلباً على النمو والاستدامة الاقتصادية. يهدف هذا التقرير إلى استعراض أسباب ضعف هيكلية الاقتصاد وتأثيراته السلبية، بالإضافة إلى تقديم بعض الحلول الممكنة.

الجزء الأول: أسباب ضعف هيكلية الاقتصاد

١- توجه اقتصادي غير متنوع

يمكن أن يكون اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد أو عدة قطاعات دون تنوع اقتصادي هو أحد أسباب ضعف هيكلية الاقتصاد (د. صباح عبد الرحمن)^{١٤}

٢- ضعف التحديث التكنولوجي

تأخر الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يؤدي إلى ضعف هيكلية الاقتصاد وجعله غير قادر على التكيف مع التطورات الحديثة.

٣- قلة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي

عدم الاستثمار في التعليم والبحث العلمي يمكن أن يؤدي إلى ضعف القوى العاملة وتراجع التنافسية الاقتصادية.

الجزء الثاني: تأثيرات ضعف هيكلية الاقتصاد (د. صبري زاير السعدي)^{١٥}

١- تباطؤ النمو الاقتصادي

يؤدي ضعف هيكلية الاقتصاد إلى تقييد القدرة على تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

٢-تفاقم التفاوت الاقتصادي

يمكن أن يزيد ضعف هيكلية الاقتصاد من الفجوات بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

٣-تأثيرات سلبية على القطاعات الحيوية

قد يؤدي التركيز الزائد على قطاع معين دون تنوع اقتصادي إلى ضعف القطاعات الأخرى.

الجزء الثالث: استراتيجيات لتحسين هيكلية الاقتصاد

١-تشجيع التنوع الاقتصادي

يجب تشجيع الدول على تنوع اقتصاداتها وتطوير قطاعات جديدة ومبتكرة.

٢-تعزيز الابتكار والتكنولوجيا

يتطلب تحسين هيكلية الاقتصاد الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التنافسية (دمدحت كاظم القرشي)^{١٧}

٣-تحسين التعليم والبحث العلمي

يجب على الدول الاستثمار في التعليم والبحث العلمي لضمان تطوير قوى العاملة المؤهلة والمتخصصة.

الفصل الثالث: الإجراءات المالية في قطاع الحكومة

إجراءات الأمور المالية في قطاع الحكومة تمثل عموداً فقرياً في ضمان استدامة وفاعلية عمل الحكومة(د.رضا صاحب أبو حمد)^{١٨}. تشمل هذه الإجراءات مجموعة من الخطوات والسياسات التي تسعى لضبط وتنظيم النفقات والإيرادات الحكومية. من بين هذه الإجراءات، يتضمن الأمور المالية في قطاع الحكومة التخطيط لميزانية سنوية تحدد الإنفاق المتوقع ومصادر التمويل. كما تتضمن أيضاً عمليات جباية الضرائب وتحصيل العوائد المالية من مختلف القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه الإجراءات إدارة الديون العامة والتحكم في الإنفاق العام لضمان عدم تراكم الديون بشكل غير مستدام. بالمجمل، تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق التوازن في الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات والمشاريع التي تخدم مصلحة الجميع وتعزز التنمية المستدامة في الدولة .

١. إعداد وتنفيذ الميزانية العامة

١- عملية تحديد الأولويات في التخصيصات المالية

يجب تحديد الأولويات القومية وتوجيه الموارد نحو المجالات ذات الأهمية الكبيرة للتنمية

٢- ضبط الإيرادات والنفقات بشكل فعال

يتطلب ذلك تطبيق نظام صارم لضبط الإيرادات والنفقات ومراقبتها بشكل دوري لتجنب التدهور المالي.

تعد الميزانية العامة أداة حيوية في إدارة الشؤون المالية للحكومات والمنظمات العامة. إنها تمثل توجيهاً مالياً يحدد الإنفاق والعوائد المتوقعة خلال فترة زمنية محددة. يهدف هذا التقرير إلى استعراض عملية إعداد وتنفيذ الميزانية العامة وأهميتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الجزء الأول: إعداد الميزانية العامة

١- تحديد الأهداف والأولويات

يبدأ عملية إعداد الميزانية بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، مثل تحقيق النمو الاقتصادي، توفير الخدمات العامة، ودعم التنمية المستدامة (علي محمد نجم)^{٢٠}

٢- جمع البيانات والتحليل

يتضمن هذا الخطوات كمية الإنفاق والعوائد المتوقعة من مصادر مختلفة. كما يتضمن التحليل التقييم الاقتصادي والاجتماعي للبرامج والمشاريع المقترحة.

٣- تحديد السياسات المالية

تشمل هذه الخطوة تحديد سياسات الضرائب والإنفاق العام والديون العامة التي ستسهم في تحقيق الأهداف المحددة (د. محسن عليوي السلطان)^{٢٢}

الجزء الثاني: تنفيذ الميزانية العامة

١- التنفيذ والرصد

يتضمن هذا الجزء تنفيذ الخطط والبرامج المالية ومتابعة التقدم بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية المحددة.

٢- إدارة الديون العامة

يجب على الحكومة إدارة الديون بشكل فعال لضمان تحقيق التوازن بين الإنفاق والعوائد.

٣- تقييم الأداء والتعديل

يتطلب الأمر تقييم الأداء المالي والاجتماعي بانتظام والقيام بالتعديلات الضرورية لضمان تحقيق الأهداف بشكل فعال.

الجزء الثالث: العوامل المؤثرة في تنفيذ الميزانية العامة

تنفيذ الميزانية العامة يعتمد على عدة عوامل تؤثر في نجاح هذه العملية. أولاً وقبل كل شيء، يلعب التخطيط الدقيق دوراً حاسماً في تحقيق أهداف الميزانية. يتعين على الحكومة وضع أولويات وتحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس. ثانياً، تأتي متابعة ورصد الأداء كعنصر مؤثر، حيث يجب على الجهات المختصة مراقبة التكاليف والإيرادات بانتظام لضمان التزام المؤسسات بالميزانية المعتمدة. ثالثاً، الاستجابة المرنة للتغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية تعتبر أمراً بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب أزمات غير متوقعة تعديلات سريعة على الميزانية لتلبية احتياجات الجمهور وضمان استدامة الخدمات الحكومية. في الختام، الشفافية والمساءلة تعدان عنصرين حاسمين في تنفيذ الميزانية العامة، حيث يجب على الحكومات توفير معلومات دقيقة وشفافة حول كيفية استخدام الأموال العامة وضمان متابعة هذا الاستخدام بشكل منتظم ومساءلة المسؤولين عنه (محمود محمد داغر)^{٢١}

١- الاستقرار الاقتصادي

يؤثر الاستقرار الاقتصادي في قدرة الحكومة على تحقيق أهداف الميزانية وتنفيذ برامجها.

٢- التوجهات السياسية والاقتصادية

تلعب التوجهات السياسية والاقتصادية دوراً حاسماً في توجيه الإنفاق وتحديد الأولويات (د.محمد علي زيني)^{١٩}

٣- تغيرات في الظروف الاقتصادية

تتطلب الظروف الاقتصادية المتغيرة التكيف مع التحديات الجديدة وتعديل الخطط المالية.

٢, ٢. إدارة الدين العام

تطوير سياسات لتحقيق استدامة الدين العام

تتضمن هذه السياسات تحسين هيكلية الدين وتوجيه الاقتراض نحو مشاريع تسهم في تحقيق التنمية

تحسين هيكلية الدين وتقليل الاعتماد على الدين الخارجي

تهدف هذه السياسات إلى تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي

الفصل الرابع: السياسات الإدارية في قطاع الحكومة

السياسات الإدارية في قطاع الحكومة تمثل الإطار الذي يوجه عمليات الإدارة واتخاذ القرارات (الباز، داوود)^{٢٩}. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الفعالية والشفافية والمساءلة في أداء المؤسسات الحكومية. تشمل هذه السياسات مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تحدد كيفية توجيه وتوزيع الموارد وإدارة العمليات اليومية. من بين هذه السياسات تشمل أيضاً معايير توظيف وترقية الموظفين، وضمان حقوق المواطنين في الوصول إلى الخدمات الحكومية بشكل عادل ومتساوٍ. بالإضافة إلى ذلك، تشمل السياسات الإدارية تحديد الأهداف وقياس الأداء لضمان تحقيق النتائج المرجوة. إن وضع وتنفيذ سياسات إدارية فعالة يسهم في تعزيز كفاءة الحكومة وتحقيق رضا المواطنين وتحقيق الأهداف الوطنية بشكل فعال (الباز، داوود)^{٢٩}

١. تطوير القوى البشرية

١- تنمية مهارات وكفاءات العاملين في القطاع الحكومي

تشمل هذه السياسات توفير برامج تدريب وتطوير مستمر لتحسين أداء وكفاءات الموظفين (الباز، داوود)^{٢٩}

٢- توفير برامج تدريب وتطوير مستدامة

توفير برامج تدريب وتطوير مستدامة يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتعزيز كفاءات ومهارات العاملين في مختلف القطاعات. إليك بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك (الباز، داوود)^{٢٩}

تحديد احتياجات التدريب: يجب أن تقوم الحكومة بإجراء تحليل شامل لاحتياجات التدريب والتطوير في مختلف القطاعات. هذا يشمل تحديد المهارات المطلوبة والمجالات التي تحتاج إلى تطوير (الباز، داوود)^{٢٩}

تصميم برامج تدريب مخصصة: يتعين تصميم برامج تدريب مستدامة تعتمد على احتياجات ومتطلبات القطاعات المختلفة. يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريب على مهارات تقنية، إدارية، تنظيمية وأخرى (الباز،

داوود)^{٢٩}

استخدام التكنولوجيا والتعلم عن بعد: يمكن استخدام التكنولوجيا لتوفير برامج تدريب عبر الإنترنت والتي تسمح للموظفين بالوصول إلى المواد التعليمية والتدريب من أي مكان وفي أي وقت (الباز، داوود)^{٢٩}

توفير فرص التعلم التطبيقي: يجب أن تتضمن البرامج فرصاً لتطبيق المهارات المكتسبة في العمل الفعلي. هذا يمكن أن يتم من خلال مشاريع تطبيقية أو تمارين عملية (الباز، داوود)^{٢٩}

تقييم الأداء وتحسين البرامج: يجب أن تتم عمليات تقييم دورية لفعالية البرامج ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة. ويتوجب إجراء التعديلات اللازمة لتحسين البرامج (الباز، داوود)^{٢٩}

تشجيع ثقافة التعلم المستمر: يجب أن تشجع الحكومة الموظفين على مواصلة التعلم وتطوير مهاراتهم بمعرفة أنها تعتبر استثماراً في تحسين الأداء وتحقيق الأهداف (الباز، داوود)^{٢٩}

تعزيز التوجيه والمساعدة الفنية: يمكن للحكومة توفير دعم وإرشادات للمؤسسات والأفراد للمساعدة في تحديد احتياجات التدريب وتطوير البرامج المناسبة (الباز، داوود)^{٢٩}

٢. تحسين الشفافية والمساءلة

١- تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة

تتضمن هذه السياسات تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي من خلال تطبيق معايير وآليات محددة (حسن بن بلال)^{٤٤}. تعتبر ثقافة الشفافية والنزاهة من أهم القيم التي يجب تعزيزها في المؤسسات والمجتمعات. إنها تسهم في بناء الثقة والاستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. يهدف هذا التقرير إلى استعراض أهمية تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة وتقديم استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف

الجزء الأول: أهمية تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة

١- بناء الثقة

تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة يساهم في بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات، مما يعزز التعاون ويحفز على التطور والنمو (الجمال، احمد عبد القادر)^{٣٢}

٢- مكافحة الفساد

تعزيز الشفافية والنزاهة يساهم في منع ومكافحة الفساد، حيث يقلل من فرص حدوث الممارسات غير الأخلاقية (الجمال، احمد عبد القادر)^{٣٢}.

٣-تحقيق العدالة وتقليل التفاوت

يعزز تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة من العدالة الاجتماعية ويقلل من التفاوتات في الفرص والموارد(الجمال، احمد عبد القادر)^{٣٢}.

الجزء الثاني: استراتيجيات لتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة

١-توعية الجمهور

يتضمن ذلك تثقيف الجمهور حول أهمية الشفافية والنزاهة وكيفية تحقيقها في الحياة اليومية وفي العمل(الجمال، احمد عبد القادر)^{٣٢}.

٢-تطبيق القوانين واللوائح

يجب تحديث وتطبيق القوانين واللوائح التي تعزز الشفافية وتكافح الفساد(الجمال، احمد عبد القادر)^{٣٢}.

٣-تشجيع الشفافية في القطاع العام والخاص

يجب على الحكومات والمنظمات الخاصة تبني مبادرات لتعزيز الشفافية في العمليات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد (الجمال، احمد عبد القادر)^{٣٢}

الجزء الثالث: دراسة حالة ناجحة

مثال: برنامج "منشأة شفافة" في دولة نموذجية

تمكنت دولة نموذجية من تحقيق نجاح كبير من خلال برنامج "منشأة شفافة" الذي يشجع المنظمات على نشر المعلومات بشكل شفاف والتزامها بمعايير النزاهة (جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

٢-تطبيق آليات رصد وتقييم أداء الجهات الحكومية

تشمل هذه السياسات تطبيق آليات فعالة لرصد وتقييم أداء الجهات الحكومية وفحص مدى تحقيقها للأهداف المالية والإدارية(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

تعتبر آليات رصد وتقييم أداء الجهات الحكومية أداة حيوية في تحسين كفاءة وفعالية الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة تهدف هذه الآليات إلى قياس وتقييم الأداء وفق المعايير والمؤشرات المحددة، ومعرفة النقاط القوية والضعف لاتخاذ التحسينات اللازمة (جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}

الجزء الأول: أهمية تطبيق آليات رصد وتقييم أداء الجهات الحكومية

١-تحقيق الشفافية والشفافية

تسهم آليات رصد وتقييم الأداء في تعزيز مستوى الشفافية والنزاهة في أداء الجهات الحكومية(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

٢-تحسين الأداء وتحقيق الكفاءة

تمكن هذه الآليات من تحديد الفجوات في الأداء وتحقيق التحسينات الضرورية لزيادة الكفاءة(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

٣-معرفة النقاط القوية والضعف

توفر آليات التقييم رؤى حول الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز والجوانب التي تعمل بشكل جيد(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

الجزء الثاني: عناصر تطبيق آليات رصد وتقييم أداء الجهات الحكومية

١-تحديد المعايير والمؤشرات

يتوجب تحديد المعايير والمؤشرات التي ستستخدم لقياس الأداء بشكل دقيق وموضوعي(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

٢-جمع البيانات

يجب جمع البيانات اللازمة لتقييم الأداء والتأكد من دقتها وموثوقيتها(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

٣-تحليل البيانات وتقييم الأداء

يتضمن هذا الخطوات تحليل البيانات وتقييم الأداء بموجب المعايير المحددة(جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس)^{٣٢}.

الجزء الثالث: فوائد تطبيق آليات رصد وتقييم أداء الجهات الحكومية

١-تحسين الجودة والفعالية

يمكن للتقييم المنتظم تحسين جودة وفعالية الخدمات الحكومية (حسن، محمد حربي)٣٥.

٢-زيادة الشفافية والثقة

يسهم التقييم الشفاف في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين (حسن، محمد حربي)٣٥.

٣-اتخاذ القرارات الأفضل

يمكن للبيانات والتحليلات المستمرة أن تساعد في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة (حسن، محمد حربي)٣٥.

الفصل الخامس : تحقيق التنمية المستدامة

تحقيق التنمية المستدامة هو هدف يجمع بين الازدهار الاقتصادي والاعتناء بالبيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية. يتطلب ذلك توجيه الجهود نحو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد البيئية وتحسين جودة الحياة للأفراد (دراكر، بيتر)٣٦. يجب على الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص العمل معاً لتطوير سياسات واستراتيجيات تشجع على استخدام الموارد بشكل مستدام وتعزز من التقدم التكنولوجي وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع البيئية (دراكر، بيتر)٣٦. كما ينبغي تعزيز التوعية والتنقيف حول التنمية المستدامة لدى الجمهور وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة. من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكننا بناء مستقبل مستدام ومزدهر للأجيال القادمة (مجلة الترابط)٤٢

١. دور السياسات المالية والإدارية في تحقيق التنمية المستدامة

تسلط هذه الجزء الضوء على دور السياسات المالية والإدارية في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة (دراكر، بيتر)٣٦.

تحقيق التنمية المستدامة هو هدف رئيسي للعديد من الدول حول العالم، ويتطلب جهداً مستداماً وتنسيقاً فعالاً بين القطاعات الحكومية. يلعب السياسات المالية والإدارية دوراً حاسماً في هذا السياق حيث تحدد التوجهات الاقتصادية وتقوم بإدارة الأمور المالية (دراكر، بيتر)٣٦

الجزء الأول: دور السياسات المالية في التنمية المستدامة (دراكر، بيتر)٣٦

توجيه الاستثمارات

تساعد السياسات المالية في تحديد الأولويات للاستثمارات العامة والخاصة، مما يسهم في توجيه الاموال نحو القطاعات التي تعزز التنمية المستدامة (دراكر, بيتر)^{٣٦}

ضمان الاستدامة المالية

من خلال تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، يمكن للسياسات المالية ضمان استدامة النمو الاقتصادي وتوفير الموارد لمشاريع التنمية (دراكر, بيتر)^{٣٦}

تشجيع الاستثمار الخاص

يمكن للسياسات المالية التشجيع على الاستثمار الخاص من خلال تقديم الحوافز المالية وتخفيض العوائق (دراكر, بيتر)^{٣٦}

الجزء الثاني: دور السياسات الإدارية في التنمية المستدامة

١- تحسين الإدارة العامة

تشمل هذه السياسات تطوير القدرات الإدارية وتعزيز الشفافية والمساءلة لتحسين أداء الحكومة (الذنون، حسن علي)^{٣٧}.

٢- تعزيز التوجهات الاستراتيجية

يساعد تحديد وتنفيذ التوجهات الاستراتيجية في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة (الذنون، حسن علي)^{٣٧}.

٣- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا

تساهم السياسات الإدارية في تشجيع الابتكار واعتماد التكنولوجيا لتعزيز التنمية المستدامة (الذنون، حسن علي)^{٣٧}.

الجزء الثالث: التحديات والفرص

١- التحديات

تشمل التحديات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، بالإضافة إلى التغيرات في الظروف العالمية (الذنون، حسن علي)^{٣٧}.

٢- الفرص (الذنون، حسن علي)^{٣٧}

تشمل الفرص تحسين البنية التحتية، وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتعزيز التعليم والبحث العلمي(الذنون، حسن علي)^{٣٧}.

٢. الآفاق المستقبلية لتحسين الأداء المالي والإداري في العراق

يتناول هذا الجزء الإجراءات والسياسات المقترحة لتحسين الأداء المالي والإداري في الحكومة العراقية ويشير إلى الآفاق المستقبلية

تحسين الأداء المالي والإداري هو أمر بالغ الأهمية لضمان التنمية المستدامة في العراق. يتطلب ذلك تبني استراتيجيات شاملة تستهدف تحسين الكفاءة المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة. يهدف هذا التقرير إلى استعراض الآفاق المستقبلية والتوجيهات المحتملة لتحسين الأداء المالي والإداري في العراق

الجزء الأول: تحسين الأداء المالي

تنويع diversification ١ -

يجب على العراق التحرك نحو تنويع مصادر الدخل، بما في ذلك تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

٢- إصلاح نظام الضرائب

يتعين تحسين نظام الضرائب وتعزيز جمع الضرائب لتعزيز القاعدة المالية للحكومة.

٣- تعزيز الشفافية المالية

يجب على الحكومة تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية ونشر المعلومات المالية بشكل منتظم.

الجزء الثاني: تحسين الأداء الإداري

١- تطوير القدرات البشرية

يتوجب تعزيز التدريب وتطوير مهارات الموظفين لضمان تحقيق الأداء الأمثل.

٢- تبني التكنولوجيا والابتكار

يجب على العراق الاستفادة من التكنولوجيا وتطبيق أفضل الممارسات لتحسين الأداء الإداري.

٣- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

يتطلب ذلك تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية وتوسيع جهود مكافحة الفساد.

الجزء الثالث: التوجيهات المستقبلية والآفاق

١- تعزيز التعاون الدولي

يمكن للعراق الاستفادة من التعاون مع الجهات الدولية لتحسين الأداء المالي والإداري (الكيسي، عامر)٤٠.

٢- استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام

يتعين على العراق تطبيق سياسات تسهم في استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام وفعال.

٣- تعزيز القطاع الخاص

يجب تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوفير البيئة المناسبة للأعمال لتعزيز الأداء الاقتصادي.

الفصل السادس: التحديات المستقبلية والمقترحات لتطوير القطاع الحكومي في العراق

تواجه العراق تحديات كبيرة في تطوير القطاع الحكومي لضمان تقديم الخدمات بشكل فعال وتحقيق التنمية المستدامة. من بين هذه التحديات يأتي الحاجة إلى تحسين الإدارة العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. يتعين أيضاً تطوير البنية التحتية لضمان توفير الخدمات بشكل مستدام وفعال. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التوجيه الاستراتيجي وتطوير القدرات البشرية في القطاع الحكومي. من الممكن أيضاً استخدام التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء الحكومي. وفي هذا السياق، يجب أن تعمل الحكومة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمجتمع المدني على تطوير استراتيجيات شاملة لتطوير القطاع الحكومي وتحقيق التقدم المأمول في العراق

١. تعزيز التكنولوجيا والابتكار في الإدارة الحكومية

تعزيز الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والابتكار في القطاع الحكومي يمكن أن يسهم في تحسين الكفاءة والشفافية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين (البكري، ثامر ياسر)٣٠.

يعتبر التكنولوجيا والابتكار من العوامل الرئيسية في تحسين أداء الإدارة الحكومية وتعزيز الخدمات التي تقدمها للمواطنين. إن تبني التكنولوجيا الحديثة وتطوير مجالات الابتكار يمكن أن يسهم في تعزيز الكفاءة وتحسين الشفافية وزيادة الاستجابة لاحتياجات المجتمع

الفوائد المتوقعة

١- تحسين الخدمات الحكومية

توظيف التكنولوجيا يمكن أن يسهم في تحسين تقديم الخدمات الحكومية، مثل تقديم طلبات عبر الإنترنت، وتسهيل عمليات المراجعة، وتقليل الإجراءات الورقية (البكري, ثامر ياسر)^{٣٠}

٢- زيادة الشفافية

استخدام التكنولوجيا في الإدارة الحكومية يمكن أن يسهم في تحسين مستوى الشفافية وتوفير الوصول إلى المعلومات للمواطنين (البكري, ثامر ياسر)^{٣٠}

٣- تحسين إدارة الموارد

نظم إدارة الموارد الحكومية المدعومة تكنولوجياً يمكنها تحسين عمليات التخطيط والمراقبة واستخدام الموارد بكفاءة (البكري, ثامر ياسر)^{٣٠}.

٤- تعزيز الابتكار

تشجيع الابتكار في الإدارة الحكومية يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حلول جديدة وفعالة للتحديات التي تواجه المجتمع (البكري, ثامر ياسر)^{٣٠}.

الخطوات المقترحة

١- تطوير البنية التحتية التكنولوجية

ضرورة تحديث وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتمكين تبني التكنولوجيا الحديثة وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت (البكري, ثامر ياسر)^{٣٠}.

٢- تنمية القدرات والتدريب

توفير التدريب وبناء القدرات للموظفين الحكوميين لاستخدام التكنولوجيا وتطبيق مفاهيم الابتكار في العمليات الحكومية (البكري, سونيا)^{٣١}

٣-تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص

التعاون مع الشركات التكنولوجية يمكن أن يسهم في تطوير حلول مبتكرة وفعالة(البكري, سونيا)^{٣١}.

٤-إطلاق مبادرات الابتكار

تشجيع ودعم المبادرات والمشاريع الابتكارية التي تهدف إلى تحسين الخدمات الحكومية وتعزيز الكفاءة(البكري, سونيا)^{٣١}.

٢.تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص

تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مشاريع تنمية كبيرة وتحسين البيئة الاقتصادية تعد الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام(البكري, سونيا)^{٣١}. إن توحيد الجهود بين الحكومة والشركات الخاصة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي وتعزيز الخدمات التي يمكن تقديمها للمواطنين.

الفوائد المتوقعة

١-تحفيز النمو الاقتصادي

تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص يمكن أن يحفز الاستثمارات ويعزز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص للأعمال وتطوير المشاريع (الزبيدي, قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}

٢-دعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا

تعزيز الشراكات يمكن أن يسهم في تبادل المعرفة وتعزيز البحث والتطوير في مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار(الزبيدي, قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٣-تحسين البيئة التجارية

التعاون مع القطاع الخاص يمكن أن يساهم في تحسين البيئة التجارية وتوفير الدعم والتسهيلات لرجال الأعمال(الزبيدي, قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٤- تحقيق التنمية المستدامة

الشراكات الفعالة تمكن من تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع (الزبيدي، قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}

الخطوات المقترحة

١- تشجيع التواصل المستمر

تعزيز التواصل بين الحكومة والشركات الخاصة يمكن أن يساهم في تحديد الأولويات وضمان تحقيق الأهداف المشتركة (الزبيدي، قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٢- إنشاء منصات للتعاون

ضرورة إنشاء منصات وأماكن للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتبادل الخبرات وتحقيق التعاون في مختلف المجالات (الزبيدي، قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٣- تطوير السياسات والإجراءات

ضرورة وضع السياسات والإجراءات التي تشجع على الشراكات وتحقيق الشفافية والمرونة في التعاون بين الطرفين (الزبيدي، قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٤- تحفيز الاستثمارات

توفير الحوافز والمنح للشركات الخاصة للاستثمار في مشاريع تعزيز التنمية وتحسين الخدمات العامة (الزبيدي، قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٣. تطوير سياسات لمكافحة الفساد

تعزيز الجهود لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع الحكومي يعد أساسياً لضمان استدامة الأوضاع المالية وتحقيق الأهداف الاقتصادية (الزبيدي، قيس إبراهيم حسين)^{٣٨}.

٤. تطوير البنية التحتية

الاستثمار في تحسين البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك الطرق والميناء والطاقة، يمكن أن يعزز من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات بشكل أفضل وتحقيق التنمية

تعد تطوير البنية التحتية أمراً بالغ الأهمية لضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة. إن البنية التحتية القوية والفعالة تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

الفوائد المتوقعة

١-تحسين الوصول للخدمات

تطوير البنية التحتية يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء (كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

٢-تعزيز النمو الاقتصادي

البنية التحتية الجيدة تشجع على استقطاب الاستثمارات وتعزز من فرص النمو الاقتصادي(كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

٣-تحسين الجذب السياحي

تحسين البنية التحتية السياحية يمكن أن يزيد من جاذبية الوجهات السياحية ويزيد من الإيرادات السياحية(كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

٤-الحد من الاختناقات المرورية

تطوير الشبكات الطرقية ووسائل النقل العامة يسهم في تقليل الاختناقات المرورية وتحسين حركة النقل(كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

التحديات والمخاطر

١-التكلفة المالية

تطوير البنية التحتية يتطلب استثمارات كبيرة، وقد يكون هناك صعوبة في تأمين التمويل الكافي.

٢-التخطيط الاستراتيجي

ضرورة وضع خطط استراتيجية مدروسة لضمان أن يتم توجيه التطوير نحو الأولويات الحقيقية (كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

٣-التأثير على البيئة

يجب مراعاة التأثير البيئي لأي مشروع تطوير للبنية التحتية واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة (كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

الخطوات المقترحة

١-إجراء دراسات الجدوى

ضرورة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية لضمان أن المشاريع تعود بالفعل بالفوائد المتوقعة (كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

٢-تشجيع الشراكات الاستراتيجية

التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية يمكن أن يساهم في توفير التمويل والخبرات الفنية.

٣-تطوير القوانين واللوائح

ضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب لضمان تنفيذ وإدارة مشاريع تطوير البنية التحتية بشكل فعال (كيطان، جواد كاظم)^{٤١}.

٤-متابعة وتقييم الأداء

ضرورة مراقبة تقدم مشاريع التطوير وتقييم أثرها على المجتمع والاقتصاد

٥.تعزيز التعليم وتطوير المهارات

تطوير القوى البشرية وتحسين نوعية التعليم يمكن أن يساهم في رفع مستوى الكفاءات وتعزيز قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٢}

يعد التعليم وتطوير المهارات من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع. إن تمكين الفرد من اكتساب المعرفة وتطوير مهاراته يساهم في تعزيز الفرص الاقتصادية ورفع مستوى

العيش (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}

الفوائد المتوقعة

١-زيادة فرص التوظيف

تطوير المهارات يزيد من فرص الحصول على وظائف أفضل وأكثر دخلاً (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٢-تعزيز الإبداع والابتكار

المهارات القوية تمكن الأفراد من تطوير أفكار جديدة والمساهمة في التقدم التكنولوجي والابتكار (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٣-تحسين الأداء الاقتصادي

العمال ذوو المهارات العالية يمكن أن يكونوا أكثر إنتاجية وفعالية في مجالات عملهم (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٤-تعزيز التنمية المستدامة

الاستثمار في التعليم وتطوير المهارات يسهم في بناء قاعدة بشرية قوية ومؤهلة لدعم التنمية على المدى الطويل.

التحديات والمخاطر

١-الوصول المحدود

بعض الأفراد قد يواجهون صعوبة في الحصول على التعليم والتدريب بسبب العوائق المالية أو الجغرافية.

٢-توجيه الاستثمارات

ضرورة تحديد المجالات التي تحتاج إلى التركيز وتوجيه الاستثمارات بشكل فعال لتحقيق أقصى استفادة (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٣-تحديث المناهج التعليمية

ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وتحديث المناهج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

الخطوات المقترحة

١- تعزيز التعليم الأساسي

توفير التعليم الجيد والمجاني للجميع وتشجيع الطلاب على مواصلة تعليمهم (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٢- توفير برامج تدريب مهني

تطوير برامج تدريب مهني تهدف إلى تطوير المهارات العملية وزيادة فرص التوظيف (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٣- دعم التعلم على مدى الحياة

تشجيع الأفراد على مواصلة التعلم وتطوير مهاراتهم على مدى حياتهم المهنية (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٤- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص

التعاون مع الشركات والصناعات لتحديد الاحتياجات وتوفير الفرص التدريبية (محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد)^{٤٣}.

٦. تعزيز اللامركزية والحكم المحلي

تعزيز دور الحكم المحلي وتشجيع المشاركة المجتمعية يمكن أن يعزز من فعالية الإدارة الحكومية وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية

تُعد تعزيز اللامركزية وتقديم السلطة والصلاحيات للمستويات المحلية من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة والفعالية الإدارية. تُظهر الخبرات العالمية أن تمكين السلطات المحلية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية.

الفوائد المتوقعة

١-تحسين خدمات الجماعة المحلية

بتوسيع سلطات الجماعات المحلية، يمكن تحسين تقديم الخدمات المحلية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية (زكي خليل)^{٤٥}.

٢-تعزيز المشاركة المجتمعية

تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ القرارات يشجع على مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية(زكي خليل)^{٤٥}.

٣-توجيه الاستثمارات بشكل فعال

السلطات المحلية تملك رؤية دقيقة لاحتياجات المنطقة، مما يسمح بتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل وفقاً للأولويات المحلية(زكي خليل)^{٤٥}.

٤-تعزيز الشفافية والمساءلة

تمكين السلطات المحلية يزيد من مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية(زكي خليل)^{٤٥}.

التحديات والمخاطر

١-تحديات مالية

قد تواجه السلطات المحلية صعوبات في تأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق التطلعات المحلية(زكي خليل)^{٤٥}.

٢-القدرة التنفيذية

ضرورة تطوير القدرات والكفاءات لدى السلطات المحلية لضمان تنفيذ السياسات والبرامج بفعالية.

٣-التوازن بين الشرطة المحلية والقوانين الوطنية

ضرورة تحقيق التوازن بين سلطات الحكومة المحلية والتشريعات والسياسات الوطنية(زكي خليل)^{٤٥}.

الخطوات المقترحة

١-تحسين التشريعات المحلية

تحديث القوانين واللوائح المحلية لضمان توافقها مع متطلبات التطور واحتياجات المجتمعات المحلية(زكي خليل)^{٤٥}.

٢-تعزيز التدريب والتطوير

تطوير برامج تدريب وتطوير للكوادر العاملة في السلطات المحلية لبناء القدرات اللازمة(زكي خليل)^{٤٥}.

٣-تشجيع المشاركة المجتمعية

تشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار المحلية والمساهمة في تحديد الأولويات(زكي خليل)^{٤٥}.

٤-تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص

التعاون مع الشركات المحلية يمكن أن يسهم في توفير الدعم والموارد لتحقيق أهداف السلطات المحلية(زكي خليل)^{٤٥}.

٧.تطوير إطار قانوني وتنظيمي فعال

تطوير القوانين والأنظمة القانونية التي تنظم عمل القطاع الحكومي يمكن أن يسهم في تحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز الأداء الإداري(منوفي، كمال)^{٤٦}.

تطوير إطار قانوني وتنظيمي فعال يعد أمراً حاسماً في تحقيق التقدم وضمان الاستدامة في أي منظمة أو مؤسسة. يتضمن هذا التطوير وضع قوانين ولوائح تنظيمية تعكس أحدث الاتجاهات وأفضل الممارسات في مجال العمل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن الإطار القانوني والتنظيمي آليات متطورة للمراقبة والتقييم لضمان الامتثال والتحسين المستمر. وبهذا، يمكن لهذا التطوير أن يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وشفافية أكبر، ويساهم في بناء بيئة عمل تحفز على الإبداع والنمو (منوفي، كمال)^{٤٦}.

الفصل السابع: تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان

تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان يشكلان أساساً أساسية لبناء مجتمع عادل ومتساو (منوفي، كمال)٤٦. من خلال ضمان المساواة في الفرص وتوفير الخدمات الضرورية للجميع، يمكننا تعزيز المشاركة الفعالة لجميع شرائح المجتمع. يشمل ذلك العمل على تعزيز حقوق الإنسان وضمان حمايتها، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والمهاجرين والأقليات (منوفي، كمال)٤٦. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق الشمولية الاجتماعية العمل على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان بشكل عادل ومتساو. من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكننا بناء مجتمع يتسم بالعدالة والمساواة، حيث يمكن للجميع أن يعيش بكرامة وبمستوى حياة لائق

١. تعزيز الشمولية الاجتماعية

تعزيز الشمولية الاجتماعية يعد أمراً بالغ الأهمية في بناء مجتمع متكافل ومتراابط (منوفي، كمال)٤٦. يتضمن ذلك توفير فرص متساوية وعادلة لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس، العمر، العرق، الدين، أو الحالة الاقتصادية. إلى جانب ذلك، يتضمن تعزيز الشمولية الاجتماعية أيضاً مساعدة الفئات الضعيفة والمهمشة لتحقيق التوازن والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال تعزيز الشمولية، يمكننا بناء مجتمع يعتمد على التنوع والعدالة، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي

١. تعزيز حقوق الإنسان

تعزيز حقوق الإنسان يمثل أساساً حجر الزاوية في بناء المجتمعات المتقدمة والمستدامة (منوفي، كمال)٤٦. إن حماية كرامة وحقوق كل فرد دون تمييز هو علامة على التحضر والتقدم. تشمل حقوق الإنسان الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والحرية الدينية والرأي والتعبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز حقوق الإنسان يعزز العدالة الاجتماعية ويسهم في تقوية المجتمعات وتعزيز التضامن. يجب أن يكون التزامنا بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من نهجنا في بناء عالم أفضل يسود فيه العدل والمساواة

الفصل الثامن : تحسين العلاقات الدولية والتعاون الإقليمي

تحسين العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي يمثلان ركائز أساسية في تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة على مستوى العالم (منوفي، كمال)^{٤٦}. من خلال تعزيز التفاهم المشترك والحوار البناء بين الدول، يمكننا تجنب الصراعات وحل الخلافات بشكل سلمي. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التعاون الإقليمي للدول تبادل المعرفة والخبرات في مجالات متعددة، مما يسهم في تعزيز الابتكار وتحقيق التقدم في مختلف القطاعات. كما يمكن أن يسهم التعاون الإقليمي في معالجة التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة، مثل التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية والصحية. إن بناء علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي

١. تعزيز العلاقات الدولية

تعزيز العلاقات الدولية يعد أمراً بالغ الأهمية في عالم مترابط يشهد تحولات سريعة (منوفي، كمال)^{٤٦}. من خلال تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول، يمكننا تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي، وتعزيز الأمان والازدهار للجميع. يتضمن ذلك تعزيز التبادل التجاري والثقافي، ودعم الجهود المشتركة لمكافحة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأزمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز العلاقات الدولية يسهم في بناء جسور من التفاهم والتعاون بين الثقافات المختلفة، مما يعزز السلم والاستقرار في العالم

٢. التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي يمثل مفتاحاً أساسياً في تحقيق الاستقرار والازدهار في مناطق معينة (منوفي، كمال)^{٤٦}. من خلال توحيد الجهود والموارد بين الدول المجاورة أو المنطقة الجغرافية، يمكن تحقيق مصالح مشتركة ومعالجة التحديات الواقعة في هذه الأماكن بشكل أفضل. يشمل ذلك التعاون في مجالات متعددة مثل التجارة والاقتصاد والبنية التحتية والأمن والصحة والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التعاون الإقليمي في تعزيز الثقة وبناء العلاقات الودية بين الدول المشاركة، مما يخلق بيئة مستدامة للتعاون المستمر وحل النزاعات بطرق سلمية. إن التفاهم والتعاون الإقليمي هو عنصر أساسي في بناء عالم يسود فيه الاستقرار والتسامح

الفصل التاسع: مراقبة وتقييم الأداء وتحسين الأداء المستقبلي

مراقبة وتقييم الأداء هي عمليات حيوية لضمان استمرارية التحسين وتحقيق النجاح المستقبلي (منوفي، كمال) ^{٤٦}. من خلال تحليل البيانات ومقارنة النتائج مع الأهداف المحددة، يمكننا تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء الحالي. بالإضافة إلى ذلك، يتيح لنا هذا العمل تحديد الفرص التي يمكن استغلالها وتحديد التحسينات التي يمكن تطبيقها في المستقبل. يجب أن تتضمن عمليات مراقبة الأداء أيضاً آليات لجمع الملاحظات من العاملين والمستفيدين واستثمارها في تطوير الأداء. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديث وتطوير استراتيجيات وأساليب الأداء بناءً على الاستنتاجات المستمدة من عمليات التقييم. بواسطة هذه العمليات، يمكننا تحقيق تحسين مستمر في الأداء وضمان تحقيق أعلى مستويات الجودة والفعالية في العمليات والخدمات المقدمة

١. إنشاء آليات فعالة لمراقبة وتقييم الأداء

إن إنشاء آليات فعالة لمراقبة وتقييم الأداء يعد خطوة حاسمة في تحقيق النجاح والتطور المستدام لأي منظمة أو مؤسسة (منوفي، كمال) ^{٤٦}. تتضمن هذه الآليات وضع مؤشرات ومقاييس واضحة ومحددة لقياس أداء العمليات وتحقيق الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الأمر تحليل البيانات وتقديم التقارير الدورية لفهم النقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة. كما يشمل أيضاً تفعيل آليات لجمع الملاحظات والمقترحات من العاملين والمستفيدين واستثمارها في تحسين الأداء. من خلال هذه الخطوات، يمكن تحقيق تحسين مستمر وتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية

٢. تحليل النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية

تحليل النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية هما خطوتان حاسمتان في عملية تحسين الأداء وتحقيق الأهداف المرسومة (الموند، جبرائيل) ^{٤٧}. يتضمن تحليل النتائج فحص البيانات والمعلومات المجمعة بعناية لفهم الأنماط والاتجاهات والمشكلات المحتملة. بناءً على هذا التحليل، يتم تحديد الإجراءات التصحيحية الضرورية لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف. تشمل هذه الإجراءات تعديل الإجراءات الحالية، أو تطوير برامج تدريبية إضافية، أو إعادة توزيع الموارد بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الأمر تطبيق مراقبة مستمرة لتقييم تأثير الإجراءات التصحيحية وضمان فعاليتها على المدى الطويل. بواسطة هذه العمليات، يمكن للمنظمات تحقيق التحسين المستمر وضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء

الفصل العاشر : تحقيق الاستدامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية

تحقيق الاستدامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية يعدان أموراً ذات أهمية بالغة في الوقت الحالي (الموند، جبرائيل)^{٤٧}. تتطلب هذه التحديات منا اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للحفاظ على التوازن البيئي وضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض. يتضمن ذلك العمل على تقليل الانبعاثات الضارة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الموارد. بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا العمل على توعية المجتمعات بأهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة. من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وترك بصمة إيجابية للأجيال القادمة

١. تطوير سياسات بيئية فعالة

تطوير سياسات بيئية فعالة يمثل أمراً بالغ الأهمية في مواجهة التحديات البيئية التي تواجهها العالم (الموند، جبرائيل)^{٤٧}. تشمل هذه السياسات مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية بشكل مستدام. يتضمن ذلك تحديد معايير صارمة للتلوث والاستهلاك المستدام للموارد وتشجيع التكنولوجيا البيئية. كما تشمل السياسات البيئية تشجيع المجتمعات على التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع الاستخدام الذكي للموارد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه السياسات قابلة للتحديث والتكيف مع التطورات البيئية والتكنولوجية الحديثة. من خلال تبني سياسات بيئية فعالة، يمكننا المساهمة في بناء عالم أخضر وصديق للبيئة للأجيال الحالية والقادمة

٢. تشجيع الاستخدام المستدام للطاقة

تشجيع الاستخدام المستدام للطاقة هو خطوة حاسمة نحو الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (الموند، جبرائيل)^{٤٧}. يتضمن ذلك تبني تقنيات وتكنولوجيا توليد الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح. كما يتضمن الأمر تعزيز الكفاءة في استهلاك الطاقة وتحسين العمليات الصناعية لتقليل الانبعاثات الضارة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تشجيع المجتمعات والشركات على تبني ممارسات الاستدامة والتوعية بأهمية توفير الطاقة. من خلال هذه الجهود، يمكننا تحقيق تقليل كبير في الأثر البيئي لاستخدام الطاقة والمساهمة في حماية كوكب الأرض للأجيال القادمة

الفصل الحادي عشر: تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية

تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية هما مفاتيح النجاح في الاقتصادات الحديثة (الموند، جبرائيل) ^{٤٧}. من خلال دعم البحث والتطوير وتشجيع الابتكار في مختلف القطاعات، يمكننا تحقيق تطور كبير في الصناعات المحلية. يساهم الابتكار في تحسين جودة المنتجات والخدمات وتطوير عمليات الإنتاج، مما يجعل المنتجات الوطنية تنافسية على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتطوير الصناعات الوطنية أن يخلق فرص عمل جديدة ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يجب أن تكون هذه الجهود جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتعزيز مكانة الدولة على الساحة العالمية

١. دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو أحد أهم عوامل التقدم والابتكار في أي مجتمع متحضر (الموند، جبرائيل) ^{٤٧}. إن الاستثمار في هذين القطاعين يسهم في تعزيز المعرفة وتطوير التقنيات التي تلبي احتياجات المجتمع وتحسن من جودة الحياة. يتيح الدعم للباحثين والمخترعين فرصة لاستكشاف حلول جديدة وتطبيقها في مختلف المجالات مثل الصحة والبيئة والصناعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتطور التكنولوجي أن يسهم في دعم القطاعات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية. لذا، يجب على الدول والمؤسسات دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كجزء أساسي من رؤيتها لتحقيق التقدم والاستدامة

٢. تطوير الصناعات الوطنية وزيادة القيمة المضافة

تطوير الصناعات الوطنية وزيادة القيمة المضافة هي خطوات حاسمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (الموند، جبرائيل) ^{٤٧}. من خلال تعزيز القطاعات الصناعية المحلية ودعمها، يمكن تحقيق تنويع diversification في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الصادرات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح تطوير الصناعات الوطنية للدولة الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية بشكل أفضل، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. كما تعزز زيادة القيمة المضافة من رفع كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يجعلها تنافسية على مستوى السوق الدولي. لذا، يجب أن تكون استراتيجيات تطوير الصناعات الوطنية وزيادة القيمة المضافة جزءاً لا يتجزأ من أي خطة تنموية طموحة

الفصل الثاني عشر: تعزيز الشمول المالي ودعم القطاع الصغير والمتوسط

تعزيز الشمول المالي ودعم القطاع الصغير والمتوسط يعدان أساساً للتنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية (الموند، جبرائيل)^{٤٧}. من خلال توفير وسائل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، يمكن تمكين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الفرص الاقتصادية. كما يمكن للشمول المالي تحقيق التمويل المستدام وتعزيز الاستثمار في الأعمال والمشاريع الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتوجيه الدعم والتمويل نحو القطاع الصغير والمتوسط أن يساهم في تعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة، مما يحفز على نمو الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة. لذا، يجب على الحكومات والمؤسسات المالية العمل سوياً لتعزيز الشمول المالي ودعم القطاع الصغير والمتوسط كجزء من استراتيجيات التنمية الاقتصادية

١. تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية

تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية يعد أمراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتمكين الاجتماعي (نجم، نجم عبود)^{٤٨}. إن توفير وسائل الوصول إلى الخدمات المالية، مثل الحسابات البنكية والقروض ووسائل الدفع الرقمية، يساهم في تحسين الحياة المالية للأفراد والأسر، ويعزز من قدرتهم على الاستثمار وتحقيق التوسع الاقتصادي (نجم، نجم عبود)^{٤٨}. كما يلعب الوصول إلى الخدمات المالية دوراً كبيراً في دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من التوسع والنمو. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي من خلال تعزيز الشمول المالي وتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب على الحكومات والمؤسسات المالية العمل سوياً لتوسيع نطاق الخدمات المالية وضمان توفرها لجميع شرائح المجتمع (عبد القوي، خيرى)^{٣٩}

٢. توفير الدعم والتمويل للقطاع الصغير والمتوسط

توفير الدعم والتمويل للقطاع الصغير والمتوسط يعد خطوة حاسمة نحو تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع ريادة الأعمال (نجم، نجم عبود)^{٤٨}. إن هذه الشريحة من القطاع الاقتصادي تعتبر عموداً فقرياً في أي اقتصاد ناشئ، حيث تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية (نجم، نجم عبود)^{٤٨}. يشمل الدعم والتمويل للقطاع الصغير والمتوسط توفير القروض والتمويل، وتقديم الدورات التدريبية وورش العمل لبناء القدرات والمهارات. كما يمكن توفير المشورة والإرشادات للمساعدة في تطوير الأعمال وتحسين الإدارة. إن هذا الدعم يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

الجزء الثالث عشر: التحفيز والمحافظة على الثقافة الوطنية

التحفيز والمحافظة على الثقافة الوطنية يعدان ركائز أساسية للحفاظ على الهوية الوطنية والتاريخ الثقافي لأي دولة (نجم, نجم عبود)^{٤٨}. إن تعزيز الثقافة الوطنية يتضمن تشجيع التعلم والمعرفة بالتراث الثقافي والتاريخي للبلد، والحفاظ على التقاليد والعادات التي تميزه (نجم, نجم عبود)^{٤٨}. من خلال دعم الفنون واللغة والأدب والعمارة الوطنية، يمكننا تعزيز الفخر والانتماء للمجتمع الوطني. إلى جانب ذلك، يتضمن المحافظة على الثقافة الوطنية العمل على حماية المواقع التاريخية والمعمار الهام والتراث الثقافي من التدهور والاندثار. من خلال هذه الجهود، يمكننا ضمان استمرارية وازدهار الهوية الثقافية للدولة وتوريثها للأجيال القادمة (جواد، شوقي ناجي & المؤمن)^{٣٤}

١. دعم الفنون والثقافة

يجب على الحكومة دعم وتشجيع الفنون والثقافة كجزء أساسي من التنمية الوطنية وتعزيز الهوية الوطنية (نجم, نجم عبود)^{٤٨}

٢. المحافظة على التراث الوطني

تعزيز الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي يمكن أن يساهم في تعزيز الهوية الوطنية وجذب السياحة (نجم, نجم عبود)^{٤٨}

الاستنتاجات:

- ١- تظهر الدراسة أن قطاع الحكومة يلعب دورًا حيويًا في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث ينظم ويدير شؤون المواطنين ويقدم الخدمات الأساسية. لذا، يجب أن يكون لديه سياسات وإجراءات فعالة لتحقيق الأهداف المستهدفة.
- ٢- السياسات المالية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد اتجاهات الإنفاق الحكومي، وبالتالي يجب أن تكون موجهة نحو المجالات الحيوية لضمان استدامة النمو وتحقيق التوازن في التوزيع.
- ٣- الإجراءات المالية تشكل وسيلة فعالة لتنفيذ السياسات المالية، مثل جباية الضرائب وتحديد الأولويات في الإنفاق العام وإدارة الديون بشكل مستدام.
- ٤- يواجه تنفيذ السياسات والإجراءات تحديات متعددة، خاصة في ظل التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، مما يتطلب إعادة النظر والتحسين المستمر.
- ٥- يجب التركيز على تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان كجزء أساسي من سياسات الحكومة.
- ٦- الاستدامة البيئية تظل ذات أهمية قصوى، ويجب أن تتوجه السياسات والإجراءات نحو المحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية.
- ٧- يمكن تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية أن يكونا جزءًا من استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة في قطاع الحكومة.
- ٨- دعم القطاع الصغير والمتوسط وتعزيز الشمول المالي يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

التوصيات:

- ١- تحسين وتطوير السياسات المالية لتعزيز استدامة النمو وتحقيق التوازن في التوزيع.
- ٢- تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي من خلال تحسين الأنظمة والإجراءات الداخلية.
- ٣- تكثيف التعاون الإقليمي وتحسين العلاقات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٤- تبني سياسات بيئية فاعلة للمحافظة على الموارد الطبيعية والحفاظ على استدامة البيئة.
- ٥- تعزيز التفاعل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار وتطوير الصناعات الوطنية.
- ٦- دعم القطاع الصغير والمتوسط وتعزيز الشمول المالي كجزء من استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني.
- ٧- تعزيز التركيز على تحقيق الشمولية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع جوانب السياسات الحكومية.
- ٨- إجراء مراجعات دورية وتقييم لتحديث وتحسين السياسات والإجراءات بما يتناسب مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية.

المصادر

- ١- د. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص، ٢٠١.
- ٢- د. هشام محمد صفوت العمري، المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٨٨، ص، ٤٤٣.
- ٣- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص، ٤٣١.
- ٤- د. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ ص ص 221-222.
- ٥- د. غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢٧١.
- (6) Philip.A.Klein, the management of market , oriented economic A comparative wadswor the publishing company, belmont california, 1973 , P 176 .
- ٧- د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك – الكتاب الثاني – النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٩٣.
- ٨- د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٩.
- ٩- د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٩٠.
- ١٠- د. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١١، ص، ٢٣٤.
- ١١- د. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٣٤.
- ١٢- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٣٩.
- ١٣- د. منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص، ٦١-٦٢.

- ١٤- د.صباح عبد الرحمن، النشاط الاقتصادي ليهود العراق (١٩١٧ - ١٩٥٢)، بيت الحكمة للنشر، بغداد، ٢٠٠٢.
- ١٥- د.صبري زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص، ٢٠.
- ١٦- د.محمد طاقة، أهمية النفط العراقي في اقتصاديات العالم وتوقعات الطلب عليه، دراسة إستراتيجية، مجلة
- ١٥- الاقتصادي (عدد خاص)، بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين للمدة (-/١٤ 1999 /4/، بغداد، ١٩٩٩، ص ص ١٧٠ - ١٧٤.
- ١٧- د.مدحت كاظم القرشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، دراسة نظرية تطبيقية للفترة (1960-1976)، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص، ١٤.
- ١٨- د.رضا صاحب أبو حمد، السياسة المالية في عهد الأمام علي (عليه السلام) الأ، مركز مير لأحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٦، ص، ٨١.
- ١٩- د.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص، ١٨.
- ٢٠- علي محمد نجم، دور المصارف العربية المشتركة في تسهيل انسياب الفوائض العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد، ٣٢، بيروت، ١٩٨٣، ص، ٧.
- ٢١- محمود محمد داغر، آلية الأنفاق والنمو الاقتصادي في العراق، بحوث اقتصادية عربية، العدد العاشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٧، ص، ٩١.
- ٢٢- د.محسن عليوي السلطان، انعكاسات السياسة المالية لفترة الحرب على مؤشرات تطور الاقتصاد العراقي ما بعد الحرب، المؤتمر العلمي السابع لجمعية الاقتصاديين العراقيين للفترة ١٩-١٧، ١٩٨٨/١٢/١٢، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المركز العام، ص، ٣٧.

٢٣-د. عبد الجواد نايف، تطور النظام الضريبي ومدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٦، العدد، ٢٣، جامعة الموصل، ١٩٨٨ ص، ٢٨٠.

٢٤- قاسم إبراهيم سليمان، دراسة تحليلية لدور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية للفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٣)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٦ ص، ٢٨٦.

٢٥- خليل إسماعيل إبراهيم، التنمية الاقتصادية والتضخم في مجموعة مختارة من البلدان النامية، للمدة (1973-1985)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٠ ص، ١٤٠.

٢٦- صبري مصطفى ألبيتي، حركة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق (١٩٦٠ - ٢٠٠٠)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث (الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية)، بيت الحكمة، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠١ ص، ٤٥٣.

(27) U.N, The Middlest and north Africa, 43 rd Edition, England, 1997, pp500 and following.

٢٨- د.علي الزبيدي، تعدد أسعار الصرف والسياسة الضريبية في العراق، ٢٠٠٠-١٩٩١ بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني (السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي)، بيت الحكمة-٢٢-٢٣، ك / ١ / ٢٠٠١ ص، ص ٤٧ - ٤٨.

29- الباز، داوود- النظم السياسية (الدولة والحكومة)- دار الفكر الجامعي - الاسكندرية - ٢٠٠٦.

30- البكري، ثامر ياسر، (٢٠٠٢)، "إدارة التسويق"، (الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة: فرع الموصل).

31- البكري، سونيا، (٢٠٠٠)، "إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل النظم"، (القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر).

32- الجمال، احمد عبد القادر-دراسات في النظم الاجتماعية والسياسية-مكتبة النهضة المصرية-الطبعة الاولى-١٩٥٦.

- 33- جواد، عباس حسين و عبد ، ارزوقي عباس- (٢٠٠٦) السياسات العامة(المدخل-الصياغة-التنفيذ-التقييم)
- 34- جواد، شوقي ناجي & المؤمن، قيس عبد علي- سياسات الاعمال-بغداد-١٩٩٠.
- 35- حسن، محمد حربي-علم المنظمة(الاصول والتطور والتكامل)-جامعة الموصل-العراق -١٩٨٩.
- 36- دراكر، بيتر، (١٩٩٦)، "الإدارة :المهام"، ج ١، ترجمة: محمد عبد الكريم، مراجعة: نادية الهادي، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع)، طبعة هاربر لعام.(1985)
- 37- الذنون، حسن علي- سياسات الحكم / اوستن رني- المكتبة الاهلية -بغداد بمساعدة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر-نيويورك-١٩٦٤.
- 38- الزيدي، قيس إبراهيم حسين، (٢٠٠٠)، "نمط التفكير الاستراتيجي للمستويات القيادية العليا في منظمات الإدارة العامة العراقية وأثره في اتجاهاتهم نحو التغيير الاستراتيجي: مدخل معرفي"، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 39- عبد القوي، خيري- دراسة السياسة العامة منشورات ذات السلاسل-١٩٨٩.
- 40- الكبيسي، عامر – صنع السياسات العامة وتحليلها- قطر –الدوحة-١٩٩٨.
- 41- كيطن، جواد كاظم-رسالة ماجستير بعنوان(التخطيط والسياسة العامة /الاسس والضرورات المجتمعية)- ٢٠٠٤.
- 42- مجلة الترابط-المشروع الاداري الاصلاحى العراقى-بغداد- ٢٠١١.
- 43- محسن، عبد الكريم، والنجار، صباح مجيد، (٢٠٠٤)، "إدارة الإنتاج والعمليات"، ط ١، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر).
- 44-مدخل لفهم السياسات العامة/حسن بن بلا / ٢٠١٢
- 45-المساعد، زكي خليل، (٢٠٠٣)، "تسويق الخدمات وتطبيقاته"، ط ١، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع).
- 46-منوفي ،كمال-اصول النظم السياسية المقارنة- شركة الربيعات للتوزيع والنشر- الكويت-١٩٨٧.

47- الموند، جبرائيل-وبنجهام باول الابن-السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر- ترجمة هشام عبد الله- الاردن-١٩٨٨.

48- نجم, نجم عبود, (٢٠٠١), "إدارة العمليات: النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة", ج ١، (السعودية: معهد الإدارة العامة).